اكتسبتها المرأة عقب تقدمها الصفوف فى ثورة ١٩١٩ وما تلاها من مراحل النضال السياسى والاجتماعى، وهكذا تسفر النتائج الفعلية لمؤسسات ما بعد الثورة عن مظاهر للظلم الاجتماعى ما قامت الثورة إلا للقضاء عليها.

والظن أيضاً أنه نتيجةً لسيادة الثقافة المحافظة فى مواقع السلطة عندنا فإن موقف النخبة يتأثر محافظةً أو تقدماً بموقع النخبة من منظومة السلطة فى مصر، تمثلت هذه السلطة فى سلطة القانون أو سلطة الأحزاب السياسية أوسلطة العشائر والقبائل. فممثلو السلطة أو حاملو ثقافتها هم الأكثر تشدداً فى الدفاع بحماس عن ثقافة التمييز ضد النساء ومعارضة للمساواة بين الرجال والنساء. والأمثلة على ذلك متعددة نجدها مثلاً فى عزوف مختلف الأحزاب السياسية عن المخاطرة بترشيح النساء فى انتخابات المجالس النيابية، ولا نشك أنه فيما لو أقدم أحد مراكز البحث الاجتماعى الموثوق بها على استطلاع لرأى عينتين من النخبة بالنسبة لمبدأ مساواة الرجال بالنساء أولاهما تمثل أهل السيف من رجال السلطة الدينية والسياسية والثقافية والقضائية والأخرى تمثل أهل القلم من المفكرين وأساتذة الجامعات ورجال الثقافة والإعلام والفن والديبلوماسية لكانت النتائج معبرة وغاية فى الدلالة حول القيم الحاكمة للسلطة المصرية من مسألة المساواة بين النساء والرجال.

فالسلطة فى مصر بمعناها السوسيولوجى هى سلطة ذكورية أولاً أى تمجد الرجل وتعلى من شأنه. وهى سلطة لاتعى ثقافة الديموقراطية ثانياً ولا تؤمن بها ولا تمارسها. إنها باختصار سلطة الرجال الجبارين المتسلطين. وهذا ما قامت من أجل مقاومته ثورة ٢٥ يناير.

ومن هنا تكتسب قضية الدفاع عن مساواة النساء بالرجال أهميتها باعتبارها مدخلاً طبيعياً وضرورياً لاكساب المجتمع بأكمله طابعاً ديموقراطياً. أى أنه على المطالبين بالديموقراطية والمدافعين عنها أن يتخذوا من إنصاف نساء مصر مقدمة ضرورية للهجوم على كل مظاهر الاستبداد والتسلط التى تشيع فى حياتنا الاجتماعية والسياسية والثقافية. وعلى الجانب المقابل فليس من المتصور أن تحصل المرأة على حقوقها وأن تقهر كل صور التمييز ضدها إلا إذا خاض المجتمع بأكمله معركة شاملة ضد كافة مظاهر الاستبداد والتسلط، فديموقراطية النساء وحدهن أمر لن تقوم له قائمة فى مجتمع يعانى فيه الرجال والنساء معاً من الاستبداد الاجتماعى والسياسى و الثقافى.

المجلس القومي للمرأة

العنوان: ١٥ شارع محمد حافظ متفرع من شارع الثورة - المهندسين

ت: ٣٥٨١ ٣٧٦٠ - ٣٥٢٩ ٣٧٦٠ ف: ٣٥٠٨ ٣٧٦٠

E-mail: ncw@ncwegypt.com

Website: www.ncwegypt.com

المجلس القومي للمرأة

المرأة وثقافة المساواة في المجتمع المصري

د. محمد نور فرحات

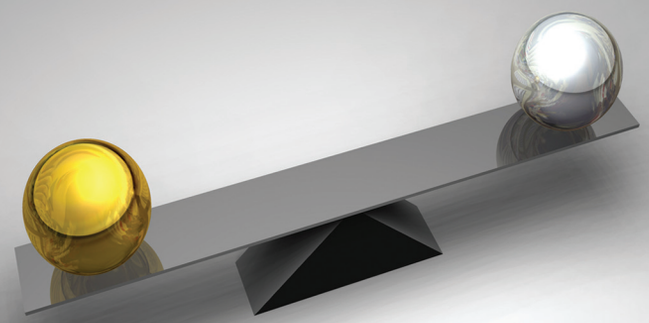

المساواة القانونية بين النساء والرجال مبدأ منصوص عليه فى الدساتير المصرية المتعاقبة من دستور ١٩٢٣ حتى دستور ١٩٧١ فلم يخل صكاً دستورياً عرفته مصر الحديثة من النص على مبدأ المساواة أمام القانون بصرف النظر عن الجنس أو الدين أو العرق أو غير ذلك فضلاً عن النص عليه في الإعلانات والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان.

بل إن مبدأ المساواة هو مبدأ أصيل فى شرائعنا السماوية، فالناس متساوون كأسنان المشط ولا فضل لعربى على أعجمى إلا بالتقوى، وقال تعالى فى محكم كتابه (من عمل صالحاً من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فلنحيينه حياة طيبة ولنجزينهم أجرهم بأحسن ما كانوا يعملون).

ورغم أن الممارسات الأولى فى الدولة الإسلامية تزخر بكافة صور إجلال الإسلام للمرأة ومساواتها بالرجل، فقد أمرنا رسولنا الكريم أن نأخذ نصف ديننا عن عائشة، كما ولى عمر بن الخطاب ولاية الحسبة لامرأة يقال لها الشفاء، وغير ذلك الكثير.

إلا أن قضية المساواة ذات أبعاد ثقافية واجتماعية وسياسية وقانونية ولا يمكن أن نتحدث عنها باعتبارها مسألة قانونية مجردة لأن ذلك ينطوى على تبسيط شديد للأمور لن يصل بنا على وجه القطع إلى النتيجة المبتغاة وهى بناء مجتمع ديموقراطى حر تسهم فيه المرأة على قدم المساواة مع الرجل فى المشاركة الفعالة فى رسم السياسات ووضع التشريعات وممارسة الرقابة على أداء السلطة التنفيذية.

فالقانون فى نهاية الأمر وبدايته هو تعبير عن ثقافة المجتمع، ثم إن نفاذ القانون وتطبيقه سيجرى بالضرورة فى وسط ثقافى يتفاعل مع هذه النصوص وقد يفرغها من محتواها مهما كانت درجة تقدميتها إن لم يكن مؤمناً بها.

ولقد أثبتت التجارب تلو التجارب إن وجود عدد من النساء فى مجالسنا النيابية قل أو كثر، والاكتفاء بذلك كمظهر احتفالى يستدل به على تحقيق المساواة، لا يؤدى بذاته إلى الانتصار لقضايا المرأة وإزالة مظاهر عدم التمييز بينها وبين الرجل، ما لم يكن ذلك مصحوباً بعمل ثقافى واجتماعى مكثف من أجل أن تكون النساء النائبات مدافعات بحق وبصلابة عن مبدأ المساواة وإزالة مظاهر التمييز ضد النساء فى إطار الفهم المستنير للتعاليم الدينية.

هذا الدور السياسى الثقافى فى آن واحد هو رسالة المجلس القومى للمرأة بالتعاون مع الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدنى الفاعلة على الساحة السياسية المصرية. فكلنا يذكر أن تمثيل المرأة فى مجالس نيابية سابقة لم يكن يعنى بالضرورة انتصار النائبات لقضايا المرأة فقد تكون النائبات أكثر محافظةً من الرجال بالنظر لهذه القضايا وأكثر تشيعاً لمبدأ التمييز بين الرجال والنساء.

ولكن هذا لا يعنى أن تظل المرأة بعيدة عن مواطن صنع القرار فى مجتمعنا، سواء كان هذا القرار تشريعياً أو تنفيذياً أو قضائياً، بحجة أن تواجد المرأة فى ظل سيادة ثقافة التمييز لن يؤدى إلى رفع التمييز مالم يصاحبه نشر وعى عام بضرورة ذلك ولكنه يعنى أن مشاركة المرأة وإن كانت حقاً أصيلاً لها تؤازره التزامات مصر الدولية ونصوص دستورنا وتعاليم ديننا، إلا أنها شرط ضرورى وليس كافياً لإزالة ثقافة التمييز من مجتمعنا.

وليس صحيحاً أن مجتمعنا تسوده ثقافة اجتماعية واحدة ومتجانسة. وكيف تكون ثقافتنا الاجتماعية متجانسة ونظامنا التعليمى ليس متجانساً مشتتاً بين تعليم مدنى وتعليم دينى وتعليم عسكرى، ونظامنا القيمى مشتت بين قيم القرية وقيم المدينة وقيم العاصمة وقيم الأقاليم وقيم الشمال والجنوب وقيم النخبة وقيم الجماهير إلى آخر ذلك من صور التعدد والتمايز بل والتشتت الثقافى التى يزخر بها مجتمعنا. ولن نتوقف هنا عند القيم الجماهيرية وموقفها من مبدأ المساواة بين الرجال والنساء لأن لهذا مجاله الآخر الذى يستدعى بحثاً متأنياً.

بل إن هذا التمايز الثقافى فى المجتمع المصرى، وفى ظل صعود التيارات الثقافية المحافظة لمواقع مؤثرة فى سلطات الدولة المصرية بعد ثورة ٢٥ يناير يمثل خطراً داهماً على مبدأ المساواة بين الرجال والنساء وعلى الحقوق التى